الجـــوع.. الخطـــر

خمس السكان آمنين غذائيا!!

الجوع يفتك بمواطني اليمن وضحاياه يزدادون يوميا والتحذيرات من المنظمات والهيئات الدولية تدق ناقوس الخطر لكارثة بدأت تطل برأسها ونحن -المعنيين- مشغولين بالسياسة وتقاسم المناصب وتحقيق المكاسب غير آبهين لمصير قاتم ينتظرنا إن لم نساعد أنفسنا قبل طلب مساعدة الغير لنا وإن لم تتنبه نخبنا وأحزابنا ومسؤولونا المجتمعون في موفنبيك من يزايدون باسم المواطن ويتباكون عليه أنه اليوم يبحث عن لقمة عيش تسد رمقه وفرصة عمل تقيه سؤال الناس.

تحقيق/عبدالله الخولاني

لو صدر قرار يلزم الجائعين لربط بطونهم بالحجارة لوجدت أكثر من نصف سكان اليمن رابطين بطونهم حقيقة مرة لكنه الواقع المؤلم الذي تشكو من جوره آلاف الأسر وتؤكده الجولات وحافة الطرقات المليئة بالمتسولين والباحثين في براميل القمامة عن ما يسكت أطفالهم.

انعدام القدرة

أم محمد إمرأة في منتصف عمرها تحمل كيساً وبملابس بالية تقوم من الصباح الباكر لتنبش المخلفات لتبحث عن بقايا الوجبات لتطعم بها أولادها الأيتام وتجمع علب المشروبات الغازية لتبيعها كي تدفع أجرة الغرفة التي تقطنها هي وأولادها بعد أن توفي والدهم.

صحيح أن اليمن تعاني مشكلة انعدام الأمن الغذائي خاصة في الجانب الزراعي لكن المشكلة الأكبر هي عدم قدرة الناس على شراء ما يحتاجونه من غذاء. ويؤكد الخبير الاقتصادي عبدالمجيد البطلي أن هناك تباينا في توزيع الدخل حيث يستحوذ الخمس ذوو الدخل الأعلى على نسبة 38.5% من إجمالي الإنفاق بينما لا يتحصل الخمس ذوو الدخل الأدنى إلا على 9.6%. أي أن نسبة القدرة على الإنفاق لذوي الدخل الأدنى إلى القدرة على إنفاق ذوي الدخل الأعلى هي 4-1. ويظهر الفرق الكبير في توزيع الدخل في الحضر فقدرة الفقراء على الإنفاق تقل عن قدرة الأغنياء بحوالي ثماني مرات (8-1).

ويشير الدكتور علي بن مخاشن إلى ارتفاع نسبة الفقر الحاد وفقر الغذاء في الأوضاع العادية نتيجة لما مر به البلد من أحداث والأوضاع المعيشية السيئة تجعل الأسرة اليمنية عاجزة وغير قادرة على توفير الغذاء والاحتياجات الأساسية لأفرادها، وهذا حتماً سيؤدي إلى زيادة المشكلات الأسرية والتفكك المجتمعي.

ويقول إن آخر تقرير لمنظمة أوكسفام الإنسانية يؤكد أن فقراء اليمن باتوا "على شفير الهاوية" إذ إن بعضهم يأكل مرة كل ثلاثة أيام وبعضهم الآخر يقتات على الخبز والشاي فقط.

الأطفال الأكثر ضررا

واستنادا لتقرير التغذية العالمي الصادر عن اليونيسف مؤخرا فإن ما يقارب من 60% من أطفال اليمن دون سن خمس سنوات يعانون من "سوء التغذية المزمن" والذي ينتج عنه التقزم في النمو وتأخر التطور العقلي. ومع ذلك فإن ما يزيد عن طفل واحد من بين كل ثمانية أطفال في اليمن (267,000 طفل) دون سن خمس سنوات يعاني من سوء التغذية الحاد الشديد (SAM) وذلك يعني أنه يواجه خطر الموت بسبب أمراض الطفولة الشائعة. هناك أيضاً 730,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط (MAM) والذي يعني كذلك ازدياد مخاطر الإصابة بالأمراض ومن ثم الوفاة. الأطفال المصابون بسوء التغذية الحاد الشديد هم مجال التركيز الرئيسي لبرنامج التغذية من اليونيسف في اليمن بينما يدعم برنامج الغذاء العالمي أولئك الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد والمتوسط.

وترى اليونيسف أن سوء التغذية ليس مرتبطا فقط بالجوع وإنما هو مؤشر على محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية ذات الجودة مثل الرعاية الصحية والمياه الآمنة والصرف الصحي.

تراجع

وتشير وزارة التخطيط والتعاون الدولي في أحد التقارير السنوية إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي من (156511) ريالا عام 2005 إلى نحو (143806) ريالات عام 2006 بما نسبته (8.12%) وبمعدل سنوي متوسط (2.1%) فإذا ما أضفنا الأثر السلبي لارتفاع درجة عدم العدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع حسب بيانات مسح ميزانية الأسرة (2006-2005) مقارنة بنتائج مسح ميزانية الأسرة 1998م، فإن النتيجة هو أن مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي للطبقات متدنية الدخل كان أكبر من معدل التراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح وهذا ما أكدته نتائج المسح الذي نفذه أخيراً صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي والذي أظهر أن نحو (50%) من سكان الريف تحت مستوى خط الفقر، وهذا ما ترتب عليه تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن وبالتالي البطالة بين الشباب وتفشي ظاهرة التسول والجريمة بل والانحراف والالتحاق بالجماعات التخريبية، وهذا ما نتج عنه تعكير صفو الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي وبالتالي وجود بيئة غير مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية مما حرم الاقتصاد من موارد كانت متاحة لتعزيز التنمية.

البنى التحتية

تتصف البنى التحتية بالضعف حيث ما يزال 48% من السكان خارج الشبكة الكهربائية، و74% لا يحصلون على مياه مأمونة، و84% لم تصلهم خدمات الصرف الصحي، كما أن 50% محرومون من الخدمات الصحية .

النفايات

ورغم ما قيل ويقال في التقارير الدولية بشأن الأزمة الإنسانية القائمة، فإن الوضع الإنساني يظل في تدهور مستمر بسبب بطء التحركات الدولية لكبح جماح التدهور على هذا الصعيد، حسب المراقبين الاقتصاديين فهناك الكثيرون الذين ينبشون المخلفات بحثاً عن العلب الفارغة وعن كل شيء لكي يسدوا احتياجاتهم ويحاربوا وحش الجوع الذي يكاد يفتك بهم، فماذا نحن فاعلون.

"سلة غذاء اليمن" مهددة !!

حين كان المستشارون في علم الإحصاء والبيانات من الخبراء المحليين والأجانب ومن المفوضية الأوربية يشرفون على تنفيذ المسح القاعدي للأمن الغذائي بالحديدة كانت الصورة المرسومة لديهم أنها "سلة غذاء اليمن ككل"، لكنهم صدموا حين أظهرت النتائج في العام 2010م أن الوفرة الغذائية المحلية بهذه المحافظة الزراعية تتناقص ويمكن أن تتحول في يوم ما إلى محافظة يسودها الجوع.

ووفقا للمؤشرات الأهم في المسح والخاصة بإنتاج الغذاء في المحافظة اتضح أن ملكية الأراضي الزراعية متمركزة بدرجة عالية في أيدي 29.7% من الأسر، فيما استطاع 36.7 % فقط من الأسر الريفية من التي حصلت على أراض زراعية في العام 2009م زراعة محصول واحد أو أكثر، وعلى الرغم من أن متوسط المساحة الكلية هو 2.9 هكتار للأسرة لأولئك الذين يملكون أراض فإن متوسط حجم الحقول التي تزرع الحبوب يقدر بنحو 0.4 هكتار (14.1% من متوسط المساحة الكلية للأسرة المالكة للأرض) وهذا غير كافٍ حتى لمصدر دخل زراعي واضح.

تحليل / أحمد الطيار

الحصول على الغذاء

ما يثير القلق أن حصول الأسر الزراعية على الغذاء يعتمد على قدراتهم الشرائية للحصول على الطعام من الأسواق أكثر من اعتمادهم على إنتاجهم الذاتي، ويبدو أن استراتيجية الإنتاج تركز على المحاصيل النقدية والخضراوات والأعلاف لكسب المال الذي يشترون به المواد الغذائية من الأسواق.

كما يوضح المسح أن 36.6% من الأسر في المحافظة تقع تحت الخط الوطني للفقر الغذائي في اليمن (19.3% للأسر الحضرية و42.4% للأسر الريفية) والأسر الفقيرة هي تلك التي لا تملك أراضي وتعتمد على التوظيف الحضري أو الريفي كمصدر أساسي للدخل، ويبدو أن الحوالات أيضا تشكل مساهمة مهمة في الدخل والأسر المتوسطة المكونة من سبعة أفراد تنفق 44% من دخلها الشهري على دقيق القمح.

ويرفع السكان ممن تم إجراء مقابلات شخصية معهم في المجتمعات المحلية أصواتهم بالقول إن أسواق الغذاء تلقى اهتماما ملحوظا وأن قلة فرص العمل وأسعار الغذاء المتقلبة تمثل تهديدا كبيرا للعديد من الأسر فيما يتعلق بأمنها الغذائي، ويشكون من أن المساعدة التي تقدمها الحكومة للفقراء لا تغطي سوى 5.6% من جميع الأسر في المحافظة مقارنة بنسبة 36.3% من الأسر تحت خط الفقر الغذائي.

الاستفادة من الغذاء

ما يزيد على 14% من الأسر تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى مصادر لمياه شرب آمنة وحوالي 37.5% لا يملكون نظاما للصرف الصحي السليم وهذان العاملان يعتبران تهديدا كبيرا للصحة وعلى الأخص بالنسبة للمواليد والأطفال والحوامل والمرضعات، وتعتبر المجالس المحلية أن انعدام الصرف الصحي المناسب واحد من المعضلات الرئيسية.

الحالة التغذوية

يوضح قياس الحالة التغذوية أن 15% من الأطفال في المحافظة يعانون من سوء التغذية وأن 27.4% آخرين معرضون لخطر سوء التغذية، وسوء التغذية منتشر بين الإناث أكثر في المناطق الريفية مما هو عليه في المناطق الحضرية وبنفس القدر على الأطفال الذكور في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية.

واتضح أن 34.5% من الأسر يعتبرون أنفسهم في وضع انعدام أمن غذائي و38% في وضع انعدام أمن غذائي حاد ومن هم في الحالة الأخيرة اعتادوا على تخفيض حجم وجباتهم أو تقليل عدد الوجبات في اليوم بشكل إجباري.

الفقر

وبالرغم من المزايا النسبية والفرص التي تتميز بها المحافظة في دعم سبل كسب العيش المحلية إلا أن نسب الفقر ما زالت عالية فمازال حوالي 32% من سكانها يعيشون تحت خط الفقر 36% في المناطق الريفية و11% يعيشون تحت خط الفقر الغذائي 13% في المناطق الريفية وفي عام 2009م وصلت المساعدات الاجتماعية للحكومة اليمنية فقط لحوالي 4.7% من سكان المحافظة .

ويكشف المسح عن استخدم الأرض بصورة متزايدة لزراعة محاصيل نقدية والتي غالبا ما تحتاج إلى مزيد من المياه وهو أمر يثير قلق المحللين من النظرة الخاطئة للمزارعين في اتجاههم لزراعة لا تؤمن لهم الغذاء بالمقام الأول.

ومن النتائج المذهلة للمسح تلك التي تشير إلى استمرار المزارعين في زراعة المحاصيل النقدية مثل الموز الذي يمثل متوسط مساحة الأرض نصف هكتار هو الذي يقضي على المياه لأنه يحتاج كمية كبيرة منه كان يمكن الاستفادة منها في إنتاج الغذاء.

وحسب تلك النتائج تعتبر الزراعة في الحديد مهددة بعدد من العوامل تشمل عدم وجود البذور المحسنة والمخصبات، ونقص المياه، وتفتت الحيازة الزراعية وضعف الملكية فيما لازالت الأرض في انتظار تحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانياتها حسب تحليل الخبراء.

مخاوف

يثير استمرار التوجه الملحوظ في زراعة المحاصيل النقدية والابتعاد عن المنتجات الغذائية كما في محافظة الحديدة تساؤلا لدى الخبراء هل يسير المزارعين على نفس التوجه في المحافظات الأخرى ويدقون ناقوس الخطر بضرورة قيام الجهات المعنية الرسمية بالعمل للمستقبل فاليمن والتي كانت تعتمد سابقا على الواردات بنسبة 85% من غذائها قد تفقد السيادة الكاملة على غذائها قريبا.

ويقول الخبراء أنه يجب وضع سياسات مبتكرة وتطوير تقنيات ذات صلة ومستدامة بأسرع وقت ممكن.

العمل الميداني

تم تنفيذ المسح على ثلاثة مستويات أولها على مستوى الأسرة والاثنان الآخران على مستوى المجتمع المحلي والمجالس المحلية بالمديريات حيث طلب من المجتمعات المحلية والمجالس توضيح وجهات نظرهم حول وضع الأمن الغذائي ومحددات التحليل المتقاطع للمعلومات بهدف ضمان الترابط بين ما يتم توضيحه على مستوى الأسرة وبين الكيفية التي يفهم بها وضع الأمن الغذائي بواسطة المجتمعات والمجالس المحلية.

الأمن الغذائي للأسرة :المحددات الرئيسية والمعوقات والمخاطر

عدم وجود مياه

هناك ما بين 9.5% من الأسر التي تعيش في السهول الرملية والوديان و36% في الساحل والمنطقة الساحلية من الأسر والقادرين على الحصول على الأرض لم يقوموا بزراعة أي محاصيل في عام 2009م وكان أحد الأسباب الرئيسة التي في الغالب كان يذكره رب الأسرة هو عدم وجود المياه.

ويعتبر الموسمان الزراعيان في الصيف من إبريل إلى سبتمبر والشتاء من أكتوبر إلى مارس مهمين جدا فقد قام 58% من الأسر بزراعة الحبوب و23% أعلاف و8.5% الخضراوات و5.8% القطن والتبغ و5% بقوليات، ومتوسط الحجم الذي تتم زرعت في الصيف 0.4 هكتار أعلى من الذي يزرع في الشتاء ويتضح أن معظم المزارعين يعتمدون على هطول المطر في زراعة محاصيلهم وأن زراعة الشتاء تحتاج إلى ري بمضخات وهي باهظة التكاليف وقد لا يتمكن المزارعون من زراعة محاصيلهم على الإطلاق أو تخفيض المساحات التي يزرعونها.

الثروة الحيوانية

أظهرت النتائج أن 59.7% من الأسر في محافظة الحديدة يمتلكون حيوانا واحدا على الأقل بغض النظر عن نوع الحيوان وبحسب أنواع الحيوانات فإن نسبة امتلاك الأسر للأبقار والثيران والعجول تمثل 1.5% ونسبة امتلاك الأسر للأغنام والضأن تمثل 14.5% أما الحمير فيملكها 33% من الأسر والبقية يملكون جمال ومناحل وخيول وبغال وغالبة الأسر الريفية تملك الحيوانات أكثر من الأسر الحضرية.

يكبد اليمن

استطلاع/عبدالله الخولاني

الجوع ظاهرة لا يدرك معناها الذين يملؤون بطونهم ويعيشو
في بحبوحة من رغد الحياة، لكن الذين ينامون ويصحون وه
يحلمون بما يسد رمقهم فلهم قصة أخرى يرويها سمير الورا
ذو الـ45 عاماً ورب أسرة قوامها ثمانية أفراد ستة منهم زوج
وأولاده بالإضافة إلى والدته المسنة وشقيقته يقطنون منز
شعبيا في أطراف العاصمة عبارة عن غرفتين وتوابعهما بإيجا
الشهري تسعة آلاف ريال يعمل بناء لكن الحال متوقف وأعما
البناء شبه متوقفة فالوضع الاقتصادي للناس لا يسر، ويقو
تمر علينا كثير من الأيام ونحن نعيش على الخبز والبيع
والشاي أوما يحضره لنا بعض الجيران نأكل بعضه ونوفر البعض
الآخر لليوم التالي وهنا صمت لبرهة ثم تحدث والدموع تنهمر عل
خديه؛ فشعرت بتلك الغصة التي سدت حلقه، وظهرت جليا عل
صوته المتحشرج والراجف من قلة الحيلة، وواصل قائلا الشا
والخبز هي ما نتناوله خلال وجبتي الفطور والعشاء أغلب الأي
إن لم تكن كلها ولذا بنية أجسام أولادي ضعيفة نتيجة لسو
التغذية ومع ذلك الحمد والشكر لله.

مآس

كثيرة هي المآسي التي يعيشها الفقراء في اليمن ويئنون تح
وطأتها لكن لاحياة لمن تنادي، محمد غانم رب أسرة مكونة م
خمسة أفراد ليس له دخل ثابت غير ما يحصل عليه كل ثلا
أشهر من صندوق الرعاية الاجتماعية التي لا تغطي حت
إيجار المنزل، ويقول: ننتظر أياماً وأسابيع في حراج العمال